واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية / الحلقة الثالثة

" سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال وضع المراة العربية في ظل النظم الانتخابية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات الشعبية لتغيير النصوص القانونية المتعلقة بذلك الوضع وكل مايتعلق بالتمكين السياسي للمرأة "

تؤكد وجهات نظر للكثير من الناشطات، ان سعي النساء العربيات نحو المناصب العليا في دولهن يجابه دوماً، بموقف متشدد من اغلبية الرجال خاصة المتنفذين منهم، وفي نفس الوقت ان تقوقع النساء في نقابات وتجمعات خاصة بهن زاد من عزلتهن ورسخ مقولة ضعفهن تجاه المجتمع الذكوري.

وسنحاول عبر الحلقة الثالثة من " واقع المرأة في ظل النظم الانتخابية " تسليط الضوء على أهم المستجدات المتعلقة بشأن التمكين السياسي للمرأة في الدول العربية مابين محاولات ايجابية لجهات ما ومواقف سلبية لجهات اخرى .

* لبنان .. حين يكون التوريث هو السبيل الوحيد لوصول المرأة الى المقعد النيابي

قادت جمعيات نسائية منضوية تحت لواء الهيئة الوطنية الداعمة لحقوق المرأة اعتصام من اجل اقرار كوتا نسائية في قانون الانتخاب المرتقب يمنح المرأة اللبنانية 14 مقعداً من اصل المقاعد الـ128 الموجودة في البرلمان أو اضافة 14 مقعداً مخصصة للنساء الى تلك المقاعد.

هذا وقد اجتمعن عضوات الهيئة الوطنية برئيسة لجنة المرأة والطفل النائبة " جيلبرت زوين" ، وبحثن معها مشروع الكوتا النسائية ضمن عدد النواب الـ 128 أي 10 في المائة بما يعني 14 مقعداً نسائياً، وخشية أن يعترض النواب الذكور على الكوتا لأنها ستأتي على حساب حصتهم، تقدمت الهيئة باقتراح آخر يقضي بإضافة الـ10 في المائة أي 14 مقعداً نسائياً، على ان تتدرج النسبة في الدورتين الإنتخابيتين المقبلتين حتى تصل الى 30 في المائة وفقاً لاتفاقية أبرمها لبنان في العام 1996.

وتمثلت ردود الفعل حيال هذا التحرك النسوي بأراء ومواقف مختلفة جاء الكثير منها بنفحات ذكورية وبالاستعلاء الفوقي على وجود المرأة السياسي في بلد يعيش تفوقاً على محيطه بالحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان.. بعض تلك الاراء طرحت تساؤلات عن الغاية من المطالبة بـ " الكوتا " وعن ما اذا كان ذلك يعكس نقصاً في القدرات السياسية للمرأة أم يعود للضعف في إتقان فنون اللعبة السياسية؟

كما جائت أراء اخرى تقول : بان ما يدفع النساء في لبنان وبقية الدول الاخرى التي تعاني النساء فيها من ضعف التمثيل والمشاركة النسائية ، إلى المطالبة بحصص خاصة لهن في العملية السياسية، ليس نكوصاً

يعتريهن، إنما لأن الوعي الجماهيري، أي الرأي العام- الناخب، لا يزال ينظر بدونية للمرأة ومكانتها، ويستخف بقدراتها، ويستهتر بمبادئ المساواة التي يكفلها الوجود الدنيوي الإنساني وحده، دونما العودة إلى المواثيق الدولية.

وهنالك مؤشرات سلبية على الواقع السياسي للمرأة اللبنانية فاذا ما أردنا استعراض أسماء النائبات الحاليات، وهن 6 فقط، وحين قررت النائبة نايلة معوض الترشح إلى الانتخابات الرئاسية منذ أربعة أعوام لقيت رغبتها بالسخرية والانتقاد.

كما أن فكرة تشكيل حكومة لبنانية برئاسة النائبة بهية الحريري (أو برئاسة السيدة ليلى الصلح)، لتكون بديلاً عن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة السابقة قوبلت بالرفض.

وعندما نراقب لائحة المرشحين للانتخابات النيابية القادمة، فيشير مختصون الى احتمالية أن يخلف الدكتور سمير جعجع زوجته ستريدا، وميشال معوض والدته نايلة، ونديم الجميل والدته صولانج، كذلك الأمر فقد يخلف النائب الحريري أحد أبنائها والأرجح نادر الحريري أما المرشحات المحتملات من النسوة إلى الندوة البرلمانية فلم يرشح منهن سوى اسم نايلة تويني ابنة الشهيد جبران تويني وهكذا فأن الوراثة هي السبيل المضمون لحصول المرأة على المقعد النيابي.

* المغرب .. نشاطات متواصلة لتحسين الواقع السياسي النسوي

دعت النساء البرلمانيات في المغرب الى إطلاق 'نداء أصوات نسائية من أجل الديمقراطية' لحث النساء على الانخراط بشكل فعال في العمل السياسي، وذلك لتعزيز تمثيلهنّ في الانتخابات الجماعية المقبلة.

وتتضمن هذه الحملة مجموعة من الأنشطة التي تتوخى فتح نقاش حول أفضل السبل لتعزيز دور المرأة المغربية في تسيير الشأن المحلي.

وركزت البرلمانيات المشاركات في لقاء عقد بالرباط على أهمية تنظيم لقاءات بين المنتدى والقطاعات النسائية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، خصصت لاعداد اقتراحات تهم تعديلات على مشروع القانون المتعلق بالميثاق الجماعي ومدونة الانتخابات تتماشى والتمكين السياسي للنساء.

كما شددت على ضرورة تمتين علاقة المنتدى مع مختلف الهيئات النسائية والحقوقية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى التنسيق مع مختلف المؤسسات والهيئات المهتمة أو المعنية بقضايا المرأة.

كما وركزت اعمال المنتدى على أهمية العمل من أجل تطوير علاقات التعاون التي تجمع المنتدى مع الشبكات والمنظمات النسائية البرلمانية العربية والدولية، عبر المشاركة والانخراط في المنتديات الدولية لتبادل التجارب وتنويع مجالات التكوين لدعم قضايا المرأة.

وتشكل منتدى النساء البرلمانيات المغربيات بمبادرة من برلمانيات من الغرفتين في ايار/مايو2005، من أجل تشجيع التنسيق والتواصل بينهن لتحقيق أهداف مشتركة، تكريسا لمبادئ الديمقراطية وخدمة لقضايا النساء من أجل تنمية شاملة.

* اليمن .. مساعي حكومية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

طالبت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بضرورة تعريف العاملين في وزارة العدل باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحصولها على معاملة متساوية وغير تمييزية أمام القانون وفي القضاء وتسهيل وصولها إلى آليات العدالة، وزيادة توظيف النساء في العدل والقضاء وإلغاء القوانين التمييزية ضد المرأة .

وتبين استبيانات الى أن نسبة التوظيف للنساء في وزارة العدل للعام الحالي في أطار عملية الربط الشبكي للمحاكم وصلت إلى 50%.

سبق وان تبنت القيادة السياسية مقترحا لدعم المرأة وضمان وصولها إلى مقاعد البرلمان عبر الانتخابات النيابية القادمة وبنسبة 15بالمائة بمايضمن تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، إلا أن بعض القوى السياسية تنصلت عن مسؤوليتها الوطنية تجاه المرأة واكتفت بالترويج الكلامي والمراوغات الخطابية والسجال الهامشي الذي حمل في طياته هروبا مكشوفا من الالتزام السياسي والحزبي والإخلاقي تجاه المرأة وتجاه فاعلية شراكتها السياسية .

* الاردن .. شبكة لتطوير التمكين السياسي النسوي

ستطلق شبكة المعرفة للنساء في المجالس البلدية (نشميات) خلال الايام القليلة القادمة تحت مظلة تجمع لجان المرأة الوطني بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وبدعم من برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية.

الشبكة ستختص بالسيدات في الحكم المحلي في الأردن، على أن ترتبط بعلاقات تبادل خبرات وتنسيق مع الشبكة العربية في الحكم المحلي التي أعلنت قبل شهر وهي تستهدف النساء في المجالس الحالية الى جانب مساندة الراغبات بخوض انتخابات البلدية القادمة بالاضافة الى التواصل مع الشبكات العربية الشبيهة، وإيجاد السبل لدعم مشاريع تخدم النساء.

– تشير دراسات الى ان النساء فرضن وجودهن بقوة في الهيئات الإدارية للنقابات العمالية، بينما كادت أن تغيب المرأة عن المشهد النقابي في نظيراتها المهنية، لولا أنها حظيت بتمثيل خجول في أربعة مجالس نقابية.

فمن أصل 17 نقابة عمالية حصدت المرأة العاملة مقاعد في 9 نقابات عمالية، حتى أنها في بعض المجالس كان عدد مقاعدها يفوق عدد مقاعد الرجال كنقابة التعليم الخاص، إذ أن حصة النساء في الهيئة الإدارية كانت اكبر من عدد الرجال في حين أن حظوظ النساء في النقابات المهنية اقتصر على أربع نقابات، ولم يتعد مقعدا واحدا باستثناء نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات، حيث حصلن على ثلاثة مقاعد، بحكم تفوق الإناث عددا في هذه النقابة.

وبحسب الأرقام فإن نسبة تواجد النساء في النقابات العمالية تصل إلى حوالي 53% بينما لم تتجاوز نسبة حضور العنصر النسائي في نظيرتها المهنية نحو 33%.

وأوضحت دراسة سابقة حول المرأة والنقابات المهنية أسباب تراجع المرأة في النقابات المهنية، وهذه الدراسة ضمنت في تقرير أوضاع المرأة الأردنية لعام 2004 صادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم)، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

وبينت الدراسة نفسها أنه بالرغم من ارتفاع نسبة المنتسبات في عدد من النقابات، إلا أن مساهمة المرأة في قيادة العمل النقابي ما زالت متدنية نسبيا، فضلا عن أن معاناة المرأة من قيود اجتماعية حيث أن المهام التي تؤديها المرأة داخل الأسرة والضغوطات الاجتماعية الأخرى تؤثر بشكل كبير على فاعلية المرأة ومشاركتها الكاملة في عملها النقابي وارتقائها في المناصب القيادية في هذه النقابات.

وتشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى أن النساء يشكلن حوالي 8و27% من الأعضاء المسجلين في النقابات المهنية في عام 2007، فيما كانت نسبتهن وفقا لنفس البيانات في العمالية 20% وللعام نفسه.

انخفاض مشاركة المرأة في مجالس إدارة النقابات المهنية لا تقف أسبابه عند ما جاء في الدراسة، فالمحامية فاطمة الدباس وهي مرشحة لم يحالفها الحظ بانتخابات المحامين السابقة، ترى أن السبب الأساسي لهذا يعود لكون أن المهنية أعضاؤها مسيسون فيما النساء لا.

وأوضحت أن المهنية لها خصوصية ذلك أن معظم أعضائها مسيسون ولهم انتماءات حزبية، ويتوزعون ما بين التيارات الإسلامية والقومية والبعثية، بالمقابل فإن المرأة ليس لها دور في الأحزاب، بل أنها جديدة العهد في الأحزاب مقارنة مع الرجال باستثناء بعض الشخصيات النسوية وهن على الأغلب لسن عضوات في المهنية.

ولفتت الدباس إلى أن أغلب النساء المرشحات لانتخابات النقابات هن مستقلات، لا يوجد لديهن دعم من قبل أحد التيارات الفاعلة بالمهنية، ناهيك عن أن المجتمع النقابي ذكوري بالعموم، فضلا عن أن النساء العضوات في النقابات لا يكون لهن حضور يوم الاقتراع.

وأشارت إلى العوامل الاجتماعية من حيث انشغال المرأة في أعباء حياتها، وعدم تمكنها على الانغماس بالعمل النقابي لدى بعضهن.

وتظهر قراءة نتائج الانتخابات على مدى السنوات أن النساء اللواتي فزن في النقابات الكبيرة والعريقة كن في معظم الأحيان مدعومات من تيارات تنسجم مع توجهاتهن وإن لم يكن أعضاء في هذه التيارات.

وعن أسباب فوز نساء في نقابات مهنية أخرى رأت الدباس أن ثمة أسبابا موضوعية في ذلك، فمثلا وجود نساء في مجلس نقابة الممرضين وضع طبيعي لتفوق النساء عددا، وبعض نقابات أصبح عرف وجود إمرأة واحدة تمثل العنصر النسائي فيها.

وبالبحث عن العوامل التي أدت إلى أن يكون نصيب المرأة في مجالس العمالية يزيد عن ضعف نسبة عضويتها، نجد أنه وفق ما قالت رئيسة لجنة المرأة العاملة ميسون قارة إن ثمة أسبابا برجماتية دفعت الرجل إلى التحالف مع العنصر النسائي كي يضمن الوصول إلى موقع رئيس النقابة لما لهذا المنصب من امتيازات تصل إلى عضوية المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال.

وأضافت أن الصوت النسائي في نقابات عديدة له وزنه ويرجح كفة مرشح عن آخر، وهذا ما أدى إلى التنسيق لضمان الفوز.

أما العامل الآخر بحسب قارة فإنه يعود إلى أن التمويل الخارجي يتجه بقوة نحو النقابات التي تردم فجوة النوع الاجتماعي بسياساتها وأعمالها وإظهار دور المرأة فيها، وهذا شجع النقابيون على السعي نحو تعزيز مكانة النساء في الهيئات الإدارية.

ونوهت في السياق نفسه إلى أن المرأة العمالية ترغب بالعمل النقابي لأنه وسيلتها للدفاع عن حقوقها ولحل مشاكلها وتحقيق القدر اليسير من مطالبها.

وأشارت قارة إلى أن النساء في القطاع العمالي خضعن على مدار ثلاث سنوات لدورات وورش عمل تدريبية لتوعيتهن وتمكينهن من دخول غمار العمل النقابي.

ومع ذلك قالت إنهن ما زلن أسيرات الخوف من صاحب العمل الذي قد يفصلهن أو يعاقبهن إذا دخلن العمل النقابي دون موافقته، أو إذا مارسنا الضغوط النقابية لتحصيل حقوق زملائهم (ذكورا وإناثا)، ويرافق هذا الخوف الرهبة من الأهل الذين قد يعارضون تعرض ابنتهم لأي أمور بسبب نشاطها النقابي.

وفي السياق نفسه أوضحت عضو الهيئة الإدارية بنقابة النقل الجوي والسياحة هويدا حينا أن السيدة العمالية تطمح للوصول إلى مناصب صنع القرار، لتحقيق مطالب أفضل والحصول على مكاسب لزميلاتها.

وأضافت أن وجود نساء في المجالس الإدارية للعمالية يساعد في توعية المـــرأة، ويعـــزز مكانتهـــا بالعمـــل الإداري، مشيرة إلى أن النساء يدعمن بعضهن للفوز بمقاعد المجالس.

* العراق .. حضور نسائي برلماني غير مفعل

حض الحزب الشيوعي العراقي الحكومة ومجلس النواب على تفعيل القوانين التي تضمن مـــشاركة أوســـع للمرأة في العملية السياسية ومنحها حقوقها كاملة موضحاً أن المرأة لم تنل شيئا من هذه الحقوق رغم الوعود التي قطعت في هذا المجال وان الأماكن التي أخذتها المرأة العراقية قد أخذتها بصورة شكلية مع ايقاف التنفيذ، وأن صوت المرأة العراقية ما زال صامتا وهناك وعود لتنفيذ كل طموحاتها، لكي تأخذ حقوقها المشروعة في هذا البلد وفي صناعة القرار السياسي في العراق ، ورغم التواجد النسائي البرلماني الا ان العنصر النـــسائي مقيد ومحجم ولا يتم الاخذ برأيه ، علماً ان المرأة في العراق تشكل 60 بالمائة من المجتمع.

* مصر

قوبل مشروع القانون الذي يعتزم الحزب الوطني تمريره من خلال البرلمان والمتعلـــق بـــاجراء تعـــديلات تشريعية على قانون الانتخابات وتقديم رؤية جديدة لنظام انتخابي يتيح للمرأة التمثيل في الانتخابات من خلال دوائر انتخابية إضافية تضمن مقاعد إضافية في البرلمان، بمواقف رافضة وجاءت كالتالي :

رفض بعض السياسيون تخصيص دوائر انتخابية للمرأة لافتين إلى أن تخصيص الدوائر من شأنه تكـــريس حالة التميز الطبقي والفئوي.
اشار البعض الى ان مشروع القانون لايضمن تأثيرًا إيجابيًا لدور المرأة في الحياة السياسية، لكنه يزيد نـــسبة تمثيلها في البرلمان من دون فاعلية.
وصف اسلاميون الى ان تخصيص دوائر نسائية في قانون الانتخابات تكريس للعنصرية داخل الوطن ، والى انه من المفترض للمرأة أن تمارس حقها السياسي سواء الترشيح أو الانتخاب مثلها مثل الرجـــل مـــن غيـــر الاعتماد على نظام " الكوتا ".
رأى الأمين العام للناصري أن فكرة تخصيص مكان للنساء لا تستقيم مع فكرة العدل والمساواة في الحقـــوق والواجبات وأنها تكريس لتفتيت المجتمع والتمييز الطبقي.
* الامارات .. تعيين أمرأة بمنصب سفيرة لأول مرة

أصدر مجلس الوزراء الإماراتي حركة تنقلات في السلك الدبلوماسي، شملت كلا من الدكتورة حصة عبد الله العتيبة سفيرة لبلادها لدى اسبانيا، والشيخة نجلاء محمد سالم القاسمي سفيرة لدى السويد.

واشارت جهات حكومية الى أن تعيين هاتين السفيرتين ما هو إلا البداية، وسيتم دعم المرأة بتعيينات أخـــرى في الفترة المقبلة، وإن المرأة الاماراتية سيكون لها دور أكبر في المرحلة المقبلة.

* على هامش الاحداث .. دولياً

ربما تواجه المرأة سقفا زجاجيا في كفاحها لاعتلاء المناصب العليا في الولايات المتحدة.. ولكنها تـــصطدم في اليابان بحاجز حديدي.

كان هذا هو تقييم وزيرة الدفاع اليابانية السابقة يوريكو كويكي التي تكافح الآن للحصول على قدر كاف مـــن التأييد في الحزب الديمقراطي الحر المحافظ الذي يحكم اليابان منذ فترة طويلة لمحاولة أن تكون أول رئيـــسة وزراء في البلاد.

وكويكي وهي مذيعة تلفزيونية سابقة تولت أيضا وزارة البيئة واحدة من بين ستة منافسين يهدفون إلى تحدي المرشح الأوفر حظا وزير الخارجية السابق تارو آسو في سباق لتولي رئاسة الوزراء بعـــد اســـتقالة ياســـو فوكودا.